

سوسيولوجيا الإسلام المقاتل في فلسطين
حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً

سوسيولوجيا الإسلام المقاتل في فلسطين حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً

خالد علي زواوي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

زواوي، خالد علي

سوسيولوجيا الإسلام المقاتل في فلسطين: حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً/ خالد علي زواوي.

536 صفحة؛ 24 سم.

يشتمل على بيبليوغرافية (صفحات 503-528) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-738-2

1. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. 2. الجهاد في الإسلام. 3. الحركات الإسلامية - فلسطين.

4. المقاومة الفلسطينية. 5. القضية الفلسطينية. أ. العنوان.

320.557095694

العنوان بالإنكليزية

The Sociology of Militant Islam in Palestine:

The Palestinian Islamic Jihad

by Khaled Ali Zawawi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن

اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الطعائن، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل 2026

المحتويات

7	قائمة الجداول والأشكال
11	ملخص تنفيذي
23	مقدمة
	الفصل الأول: الحقلان السياسي والديني في فلسطين:
33	من النكسة حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية
	أولاً: الحقل السياسي والديني:
34	من النكسة إلى الانتفاضة الأولى
	ثانياً: الحقل السياسي والديني: من الانتفاضة الأولى
73	حتى دخول السلطة الوطنية الفلسطينية
91	الفصل الثاني: البنية التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
91	أولاً: التحولات التنظيمية/ الهيكلية وآليات الاستقطاب
	ثانياً: "بروفایل" "المجاهد" عضو الجهاد الإسلامي
128	في فلسطين بين مرحلتين
	الفصل الثالث: حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين/ الأمانة العامة الأولى
157	من المرحلة المصرية حتى استشهاد الشقاقي
157	أولاً: "الإسلام المقاتل" في فلسطين: قراءة سوسيو تاريخية

ثانيًا: أيديولوجية "الإسلام المقاتل" في فلسطين:	
قراءة في فكر الشقاقي	220
الفصل الرابع: الأمانة العامة الثانية، رمضان شلّح:	
تطور التنظيم وتحولات الأيديولوجيا	323
أولًا: رمضان شلّح: سيرة ذاتية	323
ثانيًا: المرجعيات النازمة لفكر شلّح	329
الفصل الخامس: تحولات الحقلين السياسي والديني	
من تولّي شلّح الأمانة العامة حتى الانقسام الفلسطيني	387
أولًا: تحوُّلات الحقلين السياسي والديني بعد اتفاق أوسلو	
حتى الانتفاضة الثانية	387
ثانيًا: تحوُّلات الحقلين السياسي والديني	
من انتفاضة الأقصى حتى الانقسام الفلسطيني	421
الفصل السادس: الأمانة العامة الثانية واكتمال النموذج الفكري السياسي	465
أولًا: تحولات الحقلين السياسي والديني:	
من الانقسام الفلسطيني حتى وفاة شلّح	465
ثانيًا: من الوثائق الفكرية والسياسية لحركة الجهاد الإسلامي	
في فلسطين: وصية شلّح الأخيرة	492
خاتمة	497
المراجع	503
فهرس عام	529

قائمة الجداول والأشكال

الجدول

- (1-2): أعضاء التنظيم العسكري لحركة الجهاد الإسلامي بحسب انتماءاتهم التنظيمية السابقة 125
- (2-2): الحالة العمرية لـ "المجاهد" خلال انتفاضة الأقصى 129
- (3-2): الحالة الاجتماعية لـ "المجاهد" خلال انتفاضة الأقصى 129
- (4-2): وضع أسرة "المجاهد" المعيشي خلال انتفاضة الأقصى 130
- (5-2): منطقة سكن "المجاهد" خلال انتفاضة الأقصى 131
- (6-2): المستوى التعليمي لـ "المجاهد" خلال انتفاضة الأقصى 132
- (7-2): حالات الاستقطاب التنظيمي لـ "المجاهد" خلال انتفاضة الأقصى 133
- (8-2): تصنيفات وضع المبحوث المنتمي إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 136
- (9-2): التقسيم الجغرافي للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 138
- (10-2): الحالة المدنية للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 140
- (11-2): المستوى التعليمي / الأكاديمي للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 141

- (2-12): الفئة العمرية للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي
 في فلسطين حتى نهاية العام 2018 142
- (2-13): التوزيع المناطقي/ الجهوي (السكن) للمبحوثين المنتمين
 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 144
- (2-14): الدرجة العلمية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 146
- (2-15): الفئة العمرية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 148
- (2-16): مكان السكن مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوث المنتمين
 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 150
- (2-17): الحالة المدنية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018 152
- (3-1): أعضاء التنظيم العسكري بحسب انتماءاتهم التنظيمية السابقة
 وحالتهم الاجتماعية 196
- (3-2): مبعدو قادة حركة الجهاد الإسلامي إلى الجنوب اللبناني
 خلال الانتفاضة الأولى 1987 212
- (4-1): المراجع والشواهد الخاصة بكتاب المنهاج الثقافي والتربوي 357
- (5-1): عدد موظفي وزارة الأوقاف قبل قدوم السلطة الفلسطينية 414
- (5-2): عدد موظفي وزارة الأوقاف بعد قدوم السلطة الوطنية 414

الأشكال

- (2-1): تصنيفات وضع المبحوث المنتمي إلى حركة الجهاد الإسلامي
 في فلسطين حتى نهاية العام 2018 137
- (2-2): التقسيم الجغرافي للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي
 في فلسطين حتى نهاية العام 2018 139

- (2-3): الحالة المدنية للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي
 140 في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-4): المستوى التعليمي / الأكاديمي للمبحوثين المنتمين
 141 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-5): الفئة العمرية للمبحوثين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي
 143 في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-6): التوزيع المناطقي / الجهوي (مكان السكن) للمبحوثين المنتمين
 144 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-7): الدرجة العلمية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 147 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-8): الفئة العمرية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 149 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-9): مكان السكن مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 151 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018
- (2-10): الحالة المدنية مقارنة بتصنيفات العينة للمبحوثين المنتمين
 153 إلى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حتى نهاية العام 2018

ملخص تنفيذي

انطلقت الدراسة من قراءتها سوسيولوجيًا صيغة "الإسلام المقاتل" التي اعتمدتها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، بهدف تفرقتها عن بقية الحركات السياسية الإسلامية داخل فلسطين وخارجها؛ فحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين انطلقت في رؤيتها التحررية للقضية الفلسطينية، بوصفها قضية مركزية لأي حركة إسلامية معاصرة، من أنها لا تقوم إلا على أساس "الجهاد أولاً" كما أطلق عليها محللون إسرائيليون، وبعباراتها هي، "الجهاد أولاً" بصيغته القتالية في المقام الأول، حتى لا يكون هناك أي إشكال في ضبط المفهوم لجهة التفريق الذي يقيمه البعض ما بين الجهاد الأصغر والجهاد الأكبر.

وكان منطلق الدراسة إشكاليةً يمكن تلخيصها بوجود جملة من التحولات في المرجعيات الأيديولوجية بين الأمانتين العامتين الأولى والثانية، كما في داخل الأمانة العامة الأولى بقيادة فتحي الشقاقي، مفكر الحركة ومنظرها الأساسي، حيث ثبت وجود تحولات في الفترة الزمنية التي تلت العام 1991 مقارنة بالفترة التي سبقتها، وتلخصت بتحوّلات طاولت عددًا من المفاهيم التي استُخدمت في صوغ الخطاب الأيديولوجي ومرجعياته، أو لجهة الممارسة السياسية التي ساهمت التحوّلات المفاهيمية في صوغها العملية كما في "التحالفات السياسية" التي عقدتها حركة الجهاد مع أطراف غير إسلامية، يسارية أو قومية أو وطنية، مثل تحالف "القوى العشر".

وثمة أحداث داخل الحقلين السياسي والديني منذ العام 1967 حتى العام 2018 كان لها دور مركزي مهم في هذه التحولات؛ فبعد الصدمة التي نتجت من الهزيمة

التي وضعت النظام العربي بكامله، ومن ضمنه النظام الناصري وفكره القومي، ضمن دائرة الاتهام في ما يتعلق بقدرته على التعامل مع نتائجها، فيما هو جزء منها بشكل أو بآخر، شهد العام 1967 بروز حركة وطنية فلسطينية سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1969، لتنتج حقلاً سياسياً هيمن على الاجتماع الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، وأشاع مناخاً دينياً وإثارة للعواطف الدينية بسبب وقوع مدينة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الوعي الإسلامي داخل فلسطين وخارجها، وبروز التيار الإسلامي ممثلاً في حينه بـ "الإخوان المسلمين"، الذين قادوا العمل الإسلامي سياسياً وعسكرياً في بداية الخمسينيات في قطاع غزة، ليتراجعوا في النصف الثاني منها نتيجة المواجهة التي دارت في مصر بين الجماعة والنظام الناصري وانعكست عليهم في داخل فلسطين لارتباطهم بـ "الإخوان"، وهو أمر عانت بسببه الجماعة سياسياً وفكرياً من خلال جملة التحديات التي تعرضت لها في ظل العلو الفكري للقومية والناصرية، وظل هذا سائداً طوال فترة عقد الستينيات وحتى بداية السبعينيات، التي شهدت بروزاً ونموً واضحاً للتيار الإسلامي نتيجة عوامل حددت طبيعة هذا الانتشار ومداه. والمفارقة هنا أن التيار الإسلامي احتاج إلى عشر سنوات تقريباً (1967-1977) للتعامل مع هزيمة حزيران/يونيو 1967، والتقدم نحو النشاط الجماعي والعمل السياسي، فيما احتاج التيار الوطني، ممثلاً بحركة "فتح" واليسار، إلى بضعة أشهر للتعامل معها، وللتقدم باتجاه العمل العسكري والسياسي.

إن "النكوص" الإسلامي، و"الإخواني" على وجه التحديد، والانتشار القومي والناصري والماركسي أديا في بعض الأحيان إلى حالة من "التجاذب" و"الفرز" الحاد داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وذلك للمرة الأولى منذ حالة الوفاق التي عاشها الاجتماع الفلسطيني بين التيارين خلال فترة الاحتلال البريطاني في زمان الحاج أمين الحسيني والشيخ عز الدين القسام، ما بين تيار وطني، وما يمثله من حركات وأحزاب قادت تلك الفترة بمرجعيات أيديولوجية "علمانية"، نتيجة حالة الفرز التي عاشها هذا الاجتماع في فترة ما بعد الاحتلال البريطاني، ورفعت شعار تحرير فلسطين، وتيار إسلامي انطلق من مرجعية أيديولوجية دينية عانت وقتها انحساراً واضحاً في تقدّمها باتجاه العمل السياسي الميداني، مؤجلة شعار تحرير فلسطين إلى حين توافر جملة شروط تؤهلها للقيام بهذا العمل.

كان دخول التيار الإسلامي الحقل السياسي الفلسطيني ذا الصبغة والتصورات والمفردات العلمانية، نتيجةً للتطور في الرؤى الأيديولوجية والسياسية التي دفعته للعمل النضالي المقاوم، وهو تطور كرسه حركة الجهاد الإسلامي، التي تعاملت مع هذا الحقل بمنطق "الحاضنة النضالية" غير المتلوثة بالعلمانية، لتلحق بها بعد ذلك حركة "حماس"، التي كان لها دور كبير في محاولة السيطرة عليه والهيمنة على قواعد اللعبة فيه خلال الانتفاضة الأولى وبعدها. لقد مثل هذا الدخول، بكل ما يتضمنه من تبعات، حالة من "الانكشاف الداخلي" في الحقل السياسي الوطني العلماني الطابع، تعرض لها نتيجة لانكشافه الخارجي.

وبدخوله الحقل السياسي الوطني، أصبح لدى التيار الإسلامي الفلسطيني خطاب جديد اختلف عن الخطاب الإسلامي الذي ساد خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، من حيث دمج الوطني بالإسلامي، والانطلاق من أن "قضية فلسطين" هي القضية المركزية للحركة الإسلامية، وتراجع شعار حركة الجهاد الإسلامي المركزي بقيام دولة إسلامية في خطاباتها بعد أن كان الأساس الذي يحدد رؤاها ومرجعيات عملها. كان هذا نتيجة لاختلاف مكونات الجيل الجديد من الإسلاميين، الذي كان نتاج حالة التحول الجذري التي خضع لها المجتمع الفلسطيني منذ هزيمة العام 1948، حيث ينتمي أغلب أبناء التيار الإسلامي، سواء من الجهاد الإسلامي أو "حماس"، إلى القوى الاجتماعية الحديثة في المنطقة العربية، وليس إلى القوى التقليدية المحافظة التي يستدعيها الحديث عن الدين غالباً في مساقات العلوم الاجتماعية الغربية. إن الإسلاميين الفلسطينيين، سواء على مستوى الركائز الاجتماعية التي يستندون إليها (الثروة، الطبقة، والمحيط الاجتماعي) أو على مستوى خلفياتهم التعليمية والمهنية، هم نتاج حركة التحديث وتأثيرها في المجتمعات العربية، بل يمكن القول إنهم بشكل من الأشكال تعبير عن انقسام داخلي في الإنجليزيسا الفلسطينية وليسوا تحدياً خارجياً لها؛ هم تعبير عن انقسام القوى الحديثة وعن استيعاب الإسلام لخطاب الحداثة السياسي في الوقت نفسه"⁽¹⁾.

(1) بشير موسى نافع، الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية، 1950-1980، أوراق ثقافية 10 (غزة، فلسطين: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، 1999)، ص 39-40.

تشكّلت الأمانة الأولى لحركة الجهاد الإسلامي في مرحلة تأسيسية على المستويين الفكري والتنظيمي، الأول في مصر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وذلك من خلال الحوار الفكري الذي خاضه المؤسسون، والآخر منذ بداية الثمانينيات، مع بدء تشكّل حركة الجهاد الإسلامي تنظيمًا عاملاً داخل فلسطين المحتلة.

وتنبع أهمية هذه الفترة من كونها حاضنة تشكّل المرجعيات الأيديولوجية التي شكلت الأسس المعرفية لإنتاج "النصوص التأسيسية" لحركة الجهاد الإسلامي، ولجملة التحولات التي خضعت لها هذه المرجعيات، وبناء عليها جملة مهمة من "النصوص التأسيسية" طوال هذه الفترة التي تكتسب أهمية كبيرة لكونها تأتي من مؤسس الخطاب الجهادي ومنتجه الشقاقي، الذي صاغ تلك النصوص، أو شارك في صوغها، أو أقرّها، وهي التي اكتسبت بُعداً آخر وأهمية إضافية مع الأمين العام الثاني رمضان عبد الله شلح واستحدثه نصوصاً فكرية وسياسية لتلك المرحلة.

إن إجراء مقارنة بين فترتي الأمانة العامة الأولى والثانية لا يمكن أن يكون جاداً وحقيقياً في غياب تحديد دقيق لمرجعيات الأولى والتحولات التي حدثت فيها؛ إذ من دون هذا لن يكون في المستطاع فحص التحولات وحجمها في المرجعيات الأيديولوجية للمرحلة الثانية، ومقدار الممارسة التي انبنت عليها.

تحدد الأمانة العامة الأولى لحركة الجهاد الإسلامي زمنياً منذ منتصف العام 1975، عندما كانت مجرد حوار فكري خاضته مجموعة من الطلبة الفلسطينيين من قطاع غزة في الجامعات المصرية، وخصوصاً جامعة الزقازيق، حتى العام 1995، الذي استشهد فيه الشقاقي في مالطا، مروراً بعدد من المراحل في داخل فلسطين وخارجها، والتي سنتناولها تفصيلاً.

جاء اختيار الشقاقي لقيادة حركة الجهاد الإسلامي متأخراً، أي في بداية تسعينيات القرن الماضي، وأُسبغ لقب "الأمين العام" عليه لما كان يتمتع به من هيمنة فكرية وأيديولوجية على تلك الفترة بجملتها، بعيداً عن التوصيفات التنظيمية المتعلقة بتطورات لاحقة شملت إيجاده بنية تنظيمية حاملة للأفكار الخاصة به.

كان للشقاقي، مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ومفكرها الأول، الأثر الكبير في تحديد أيديولوجيتها والمرجعيات التي استندت إليها، إضافة إلى عمله على تكريسها تنظيمًا فاعلاً في فلسطين بعد عودته من مصر.

إن دراسة فكر الشقاقي وأيديولوجيته ومراحل تطوره وإنتاجه النصوص التأسيسية لأيديولوجية حركة الجهاد الإسلامي، وإعادة إنتاجها طوال الأعوام اللاحقة، والتحويلات التي طرأت على هذه النصوص ومرتكزاتها بصفتها مصدرًا معرفيًا ضروريًا، هي كلها ضرورة لا بد منها في تحديد ماهية الأمانة العامة الأولى، وإعادة تأسيسها للإسلام المقاتل في فلسطين، بعد غياب دام فترة طويلة.

وقد كانت الحالة الفكرية التي شكّلها الشقاقي داخل الحركة الإسلامية في فلسطين، والتي أدت لاحقًا إلى فرز تنظيمي داخل هذه الحركة، حالة استثنائية لم تعشها طوال تاريخها في فلسطين حتى بروز جهد الشقاقي الفكري.

أما في ما يتعلق بالأمانة العامة الثانية (1995-2018) الممثلة برمضان شلّح، شهدت أحداثٌ كثيرة داخل حركة الجهاد الإسلامي على أهميته وأهليته ليكون الأمين العام الثاني لاعتبارات عديدة، مع تأكيد أنه لا يمكن الحديث عن سيرة شلّح الشخصية والحركة بالأسلوب ذاته الذي أُتبِع في ما يتعلق بسيرة الشقاقي، لاختلاف طبيعة التناول بين شخصية فكرية مؤسّسة كانت مراحل حياتها وتفصيلها مراحل تأسيس لحركة جهادية بكل ما تعني الكلمة من معنى، وشخصية سياسية نظيرية كانت جزءًا من هذا التاريخ وتلك السيرة؛ فشلّح كان جزءًا من تلك المراحل، ويمكن ملاحظة آثاره في تفصيلها منذ العام 1977، وهو العام الذي التقى فيه شلّح بالشقاقي في جامعة الزقازيق في مصر، وأصبح أحد حواريه حتى دخوله في الغيبوبة التي انتهت بوفاته في العام 2018.

كان التشابه بين شلّح والشقاقي في السمات الشخصية موجودًا. وعلى الرغم من وصف مصادر شلّح بأنه استمرار وليس قطيعة، فإنه أحدث كثيرًا من التغيرات، ونُفذ أحدها بشكل حاسم بمجرد تولّي شلّح القيادة. لقد كان الشقاقي كاتبًا ومنظرًا ورؤيويًا غزير الإنتاج، خطًّ عددًا كبيرًا من الأعمال التحليلية والتاريخية التي طورت الهيكل الأيديولوجي للجهاد الإسلامي في فلسطين كما نعرفه اليوم. وعلى الرغم من إنتاجه في سنواته الأخيرة مجادلات وتصريحات أقصر بدلًا من مقالات وكتيبات أطول حول التاريخ والسياسة، فإنه فاق أي شخص آخر في تطوير الحركة الأيديولوجي الشامل، فيما كان العكس صحيحًا مع شلّح؛ فعلى الرغم من أنه ألّف مقالات عدة، مثل تلك التي نشرتها مجلة الجهاد الإسلامي في فلسطين، فإنه تميّز من الشقاقي

بمحدودية منهجه وأساليبه وطموحاته الفكرية، وباتّسام عمله بتنظيم شؤون الحركة وإدارتها أكثر من التركيز على المشاريع النظرية الجديدة. وبناء عليه، فإن الشقاقي كان مفكرًا فيما كان شلّح إداريًا. وكي لا نبخس الرجل قدره نقول إن على الرغم من تميّز الشقاقي على شلّح في المستوى الفكري، كما أقرّ شلّح نفسه بهذا الأمر، وصرّح في أكثر من موقع بأنه ليس إلّا تلميذًا للشقاقي، فإن شلّح كان، والحق يقال، يمتلك كاريزما إدارية كبيرة، إضافة إلى نظيراته على كثير من أفكار الشقاقي المعتمدة داخل حركة الجهاد وأعضائها، ووضعها تفسيرات وحواسي ذات طابع تحوّلي في الوجهة الفكرية العامة لحركة الجهاد، أو يمكننا القول بأن الحواشي التفسيرية التي وضعها شلّح على "النص" الخاص بالشقاقي ذهبت باتجاه تفسير جديد للمرجعيات الخاصة بالشقاقي، خصوصًا ما يتعلق بمرجعية النص الديني، أو فهم طبيعة الإسلام التي كانت رؤية الشقاقي تتناولها من جهة تجديدية تتجاوزية للمحافظة والتقليد.

ويبرز هذا بشكل واضح في ما يتعلق بالمرجعيات التي انطلق منها رمضان شلّح، والتي لا يمكن الكلام عليها تفصيلًا كما جرى الكلام على المرجعيات التي انطلق منها الشقاقي، فلم يكن شلّح يمتلك سمة "التأسيس المرجعي" بالشكل الذي كان يتوافر لدى الشقاقي، الذي كان يمتلك قدرات فكرية وأيديولوجية مكّنته من تحديد مرجعياته الأيديولوجية نتيجة لقراءاته المختلفة والمتنوعة في كلّ من الفكر الإسلامي والعربي والعالمي، وكان يمتلك قدرة كبيرة على تكثيف قراءاته بالشكل الذي يستطيع من خلالها إنتاج مرجعيات واضحة كانت دافعًا له في تأسيس منظومة أيديولوجية متماسكة وقوية فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا.

كانت مرجعية شلّح الفكرية في الأساس متمثلةً في التزامه الفكري، وفي إنتاج أفكاره التفسيرية على "نص الشقاقي" الفكري بأيديولوجيا ومرجعيات الشقاقي نفسه، ومنه يمكن قراءة مرجعياته الفكرية عند جملة من المفكرين.

من الضروري هنا توخّي الدقة في التفريق بين التأسيس المرجعي بين شلّح والشقاقي؛ فشلّح كان، بناءً على التزامه الفكري بالشقاقي، متأثرًا تلقائيًا بمنظومة مراجعه الفكرية، كالمفكرين مالك بن نبي وسيد قطب وعلي شريعتي وتوفيق الطيب وجمال الدين الأفغاني وحسن البنا، وغيرهم، رغم أن هذا لا يشاهد بوضوح في السياقات الفكرية التي طرحها؛ فالمفكرون الذين تعرض لهم في كتاباته وتصريحاته،

كالإمام الخميني وسيد قطب، لم يكن تفصيليًا في ماهية استفادته منهم، وهو ما يرجح أن هذه المرجعيات كانت استنادًا إلى ما التزم به الشقاقي منها، ولذلك يمكن الحديث عن مرجعيتين فكريتين فقط التزم بهما شلح، هما الشقاقي والإمام الخميني.

أما في ما يتعلق بالمرجعيات النصّية، فإن مرجعية النص الديني/المرجعية الدينية تشكل أساسًا في تحديد طبيعة ما أنتجه شلح أيديولوجيًا، دأبًا على ما كان يجري التعامل به داخل الحركات الإسلامية تحت العنوان العريض لهذه المرجعية، وهو "الإسلام"، والمختلف هنا هو تفصيل محددات المرجعية داخل هذا المفهوم. لقد حدد شلح خلال ما تكلم به في ما يتعلق بالإمام الخميني ثلاثة مفاهيم فرّق بينها دلاليًا ومعرفيًا، وهي القرآن والسنة النبوية الصحيحة والتراث، وهي مفاهيم لا بد من تحديد تناولها دلاليًا لتحديد طبيعة استخدامها وآليته كمرجعية في إنتاج النصوص الأيديولوجية. وقد فرّق شلح بينها؛ فالنص المقدس بالنسبة إليه يمتلك من المواصفات ما يجعله مميزًا ضمن هذه المرجعيات، فهو ليس "تراثًا تاريخيًا" ينحصر واقعًا ضمن فترة تاريخية ما يمكننا تجاوزها في حال تجاوز شروط الانطلاق في فهمنا إياها، كما أنه ليس إنتاجًا بشريًا يمتلك من النقص ما يسم به العقل البشري منتجاته، محددًا فهمه للتراث بكونه، في أحسن الأحوال، "يعبر عن تفاعل النص المقدس أو الوحي مع الواقع عبر قراءة الواقع في ضوء النص وليس العكس"، وهو في هذا ينتقد ما طرحه نصر أبو زيد ووطه حسين من كون القرآن هو نتاج البيئة العربية ومشروطًا بظروفها الزمكانية، ويمكن أن نتجاوز كثيرًا من آياته لاختلاف الظروف المكانية والزمانية.

وأما رؤية شلح الاعتقادية-السلفية، فتعطي دلالة واضحة على طبيعة فهمه الكلي للإسلام؛ فعلى الرغم من تفريقه بين السلفية بمفهومها العام وغير الخلافي، المتمثل في "التمسك بنهج السلف الصالح"، ذلك العنوان الفضفاض وغير المحدد بشكل دقيق، وبين "السلفية التكفيرية" "التي تسعى لنقل المعركة إلى داخل الأمة"، محددًا الموقف تجاه السلفية ليس في طبيعة الاختلافات الاعتقادية المعرفية بين نوعي السلفية، بل بمقدار ما تحدده جغرافية المعركة التي تقودها السلفية، هل هي داخل الأمة أم موجّهة إلى خارجها. ويُطرح سؤال هنا: هل كان شلح يرى صوابية الرؤية السلفية الاعتقادية، في خضمّ الكلام عن الاعتقاد السلفي بشكل عام، بعيدًا

عن الالتزام الحركي بالجماعات السلفية؟ فالكلام عن الالتزام الحركي / التنظيمي داخل السلفية يضع الباحثين أمام تفصيل بأيٍّ من الجماعات السلفية المختلفة في إسقاطات الاعتقاد السلفي على تفاصيل الواقع السياسي يلتزم شلح.

إلا أن قراءة النصوص التحليلية الثقافية لحركة الجهاد الإسلامي خلال الأمانة العامة الثانية، خصوصًا كتاب المنهاج الثقافي والتربوي، توضح أن هذا البرنامج بلا مؤلف معروف ومحدد، بل هو صادر باسم حركة الجهاد الإسلامي، وهذا يعني إضفاء صفة الرسمية والإلزامية عليه من دون أن يبرز كاجتهاد فردي؛ فقد اعتمدته الحركة بشكل كامل، وأخذت بتدريسه في الجلسات التثقيفية داخل السجون الإسرائيلية، كما أكد بعض قادة الحركة داخل السجون، ما يعني اعتماده بشكل كامل لإنتاج الكادر الجهادي وإعادة إنتاجه داخل السجون، وذلك المهيأ للعمل خارج السجون في الإطارين السياسي والعسكري.

إن سلفية مقرر الاعتقاد واضحة جلية؛ فهي سلفية تيمية/ وهابية بلا منازع، بناء على طبيعة المضمون الدلالي ومرجعيات الاستشهاد لهذا المضمون، ما يثير الاستغراب، ولا سيما لأن حركة الجهاد الإسلامي كانت في مرحلة الأمانة الأولى تنفي انتماءها إلى الوهابية أو إلى السلفية بمفهومها الوهابي/ التيمي، بل كانت للشقاقي آراء تجديدية في فهم الإسلام نفسه.

الأمر الآخر المثير للاستغراب هو أن المنهاج، وتحديدًا في المقرر الاعتقادي، المنطلق من سلفية تيمية/ وهابية تعتمد موقفًا حادًا تجاه الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وتطلق عليهم الأحكام المتشددة، إما بتسميتهم "الروافض" وإما بوصفهم بالشرك والقبورية لممارساتهم تجاه قبور أئمتهم ومشاهدهم، في ما هذا الموقف لا يتطرق أبدًا إلى أي موقف من الشيعة والحكم عليهم. وحتى لو افترضنا أن تجاوز ذكرهم كان بسبب اختصاص الكلام عنهم على العقيدة، فكيف يمكن تأسيس المقرر الاعتقادي على مرجعيات وشخصيات فكرية ومضامين دلالية سلفية رافضة بشكل قاطع للاعتقاد الشيعي، بل وتطلق عليه أحكامًا بالكفر والشرك؟

في الإجمال، يلاحظ في طبيعة الاختلاف بين شخصيتي شلح والشقاقي الآتي:
من الواضح أن على الرغم من تقليد شلح للشقاقي وتأثره الشديد به في المرحلة المصرية في فهم الإسلام ميكانيكيًا للفعل الجهادي المقاوم والتغيير، فإن له رؤية

إسلامية محافظة تتجاوز الرؤية التجديدية التي كانت لدى الشقاقي، وتنطلق من مفاهيم سلفية تتوسع في استخدام "الحكم الشرعي" في الأمور السياسية والواقعية؛ فقد لوحظ أنه كان في كثير من قراءاته للعمل الجهادي داخل فلسطين يلجأ إلى التفصيل الشرعي الواضح. أما ما يتعلق بالرؤية الاعتقادية، فقد لاحظنا أن هناك دعوة منه للالتزام بـ المنهاج الثقافي والتربوي لحركة الجهاد الإسلامي، المبني أساساً على الرؤية الاعتقادية التيمية/ الوهابية بشكل لا لبس فيه، ولا يمكن تجاوزه في قراءة التوجه العقدي لحركة الجهاد الإسلامي في فترة شلح، الذي كان يُرُفَب جميع كتابات الحركة قبل نشرها لتحديد موافقتها هذه الرؤية، ما يؤكد اعتماده هذا النهج.

لقد دَلَّ انتشار "السلفية التكفيرية" داخل حركة الجهاد الإسلامي، وإن في نطاق ضيق، على أنها وجدت أرضية فكرية لدى بعض أعضاء الحركة فأخذوا بها، ثم أعلنوها حتى باتوا يشكلون خطراً بلجوئهم إلى امتحان معتقد السجناء الجدد، معلنين أمامهم، وهنا الدلالة الأخطر، أن أتباع هذا النوع من السلفية يتوافق مع فكر حركة الجهاد. ومع أن شلح انتقد فترة الشقاقي لفشلها في "إنزال هؤلاء عن المئذنة"، في إشارة واضحة إلى عدم إنهاء الإشكالية التي وضعوا أنفسهم بها، إما بتطرفهم فكرياً وسياسياً وإما بعدم لحاقهم بعملية التحولات والتطورات التي طرأت على فكر الشقاقي، فمن الواضح أن قراءة فكر الشقاقي قراءة تجزئية وتبسيطة أدت إلى هذه الإشكالية في الفهم والتمثل، وأن الشقاقي نفسه يتحمل المسؤولية أولاً عن انتشاره في السجون وعدم وضع كتاب مرجعي يحدد الموقف تجاه جميع القضايا والأمر التي تواجهها الحركة سياسياً وفكرياً واجتماعياً، ويتحمل المسؤولية ثانياً عن عدم تطوير المنهج التربوي الأولي والاستمرار عليه، بحيث لم يصدر عن حركة الجهاد حتى اللحظة أي دليل على أنها تجاوزت هذا المنهج.

في ما يتعلق بالواقع التنظيمي لحركة الجهاد الإسلامي، دفع الوضع المستجد داخل قطاع غزة في إثر الانقسام الفلسطيني في العام 2007، بما شكّله من تطور مهم وخطر في الحقلين السياسي والديني الفلسطينيين، إلى تشكّل حاضنة مجتمعية وتنظيمية كانت عاملاً مساعداً لحركتي الجهاد الإسلامي و"حماس" بشكل عام، والقوى والفصائل الفلسطينية المعارضة عموماً، للعمل على إعادة إحياء الهياكل التنظيمية التي تضررت نتيجة العمل الأمني الذي مارسه عليها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية.

أدخل هذا الواقع حركة الجهاد الإسلامي في نقاشات داخلية دارت حول "التحدي التنظيمي" الذي واجهته الحركة سنوات طويلة نتيجة أسباب ذاتية وأخرى خارجية، كما قال شلح في رسالته إلى القيادات والكوادر والمحتجزين في سجون الاحتلال. وقد استمر هذا النقاش ما يقرب من ثلاث سنوات، أي يمكن أن يكون قد بدأ في أواخر العام 2006 أو بدايات العام 2007، لأن الرسالة كُتبت في أيلول/سبتمبر 2009، وأنضج حالة تنظيمية داخلية في قطاع غزة منفردًا، لما شكّلته الظروف الجديدة التي طرأت على واقع القطاع مع حسم "حماس" العسكري، من إتاحة للعمل التنظيمي من غير معوّقات خارجية تحول دون إتمامه. هذا النقاش، الذي هدف إلى إعادة ترتيب حركة الجهاد الإسلامي في ظل تراكم كثير من المشكلات والأعباء داخل الحركة، جرى بمشاركة وفدٍ من حركة الجهاد من قطاع غزة كان قد التقى بشلح خارج فلسطين، فكان التوافق حول المسائل التي بقيت عالقة داخل الحركة منذ تأسيسها حتى العام 2009، وتشكيل هيكلية جديدة لساحة غزة.

وبناء على الهيكلية التنظيمية للجان الساحة في قطاع غزة، يمكن هنا إيراد ملاحظة مهمة تتعلق بالعمل الاجتماعي والمؤسسي لحركة الجهاد الإسلامي، وهي أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بهيكليتها لساحة غزة هذه تكون قد تجاوزت غياب المؤسسة الداخلية أولاً، والمأسسة التي تُعنى بالعمل المجتمعي لحركة الجهاد الإسلامي داخل الاجتماع الفلسطيني ثانيًا.

أما الضفة الغربية، وبناء على كلام شلح، فقد عاشت ظروفًا وسياقات لا تسمح بالعمل المطلوب، لأسباب أمنية في المقام الأول، وهذه الأسباب تنقسم إلى قسمين: أولهما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي واعتقالاته الدائمة لأبناء حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، التي سيطر عليها بشكل كامل خلال حملة "الصور الوافي" بعد العام 2000، والآخر يتعلق بالسلطة الفلسطينية، التي لم تتوقف عن الاعتقالات لأبناء حركة الجهاد الإسلامي إلا خلال فترة انتفاضة الأقصى المحدودة. ولذا كان هدف حركة الجهاد الإسلامي، وفق ما تكلم به شلح هو الانطلاق في البناء التنظيمي من قطاع غزة، الذي خرج الاحتلال الإسرائيلي منه خلال عملية الانسحاب في العام 2005 واستقر على حدوده، وهو ما أدى إلى توافر فضاء مساعد لعملية البناء افتقدته الضفة الغربية، التي حملت عبء "التحدي الجهادي"، بعد خروج قطاع غزة

منه بانسحاب القوات الإسرائيلية، وتحول أي مواجهة فيه إلى "مشروع حرب" مدمرة، ما أوجد نوعاً من الحذر في إطلاق أي عمل جهادي من القطاع، وترسيخه في الضفة الغربية التي تعرّضت لضربات الاحتلال والسلطة الفلسطينية المتتالية، ما شكّل واقعاً جهادياً جديداً ومفتوحاً على جميع الاحتمالات؛ واقعاً أبعد الضفة الغربية عن حرية تشكيل بناء تنظيمي متكامل، وأدى إلى العمل على تعويض الناحية التمثيلية في الهيئات التنظيمية داخل الحركة بتمثيل السجون، التي تمتلك الضفة الغربية فيها نصيب الأسد، نتيجة لإجراءات الإفراج المتتالية عن أبناء قطاع غزة وعدم اعتقالهم من جديد، بسبب غياب الاحتلال الإسرائيلي عن واقعهم الجغرافي الداخلي. وقد تمثلت الضفة الغربية والسجون في مجلس الشورى بـ 20 عضواً من مجموع 50 عضواً، وقطاع غزة بـ 15 عضواً، وكذا الخارج بـ 15 عضواً.

كان لـ "العطالة التنظيمية" التي عاشتها الضفة الغربية أثر سلبي في أدائها الجهادي القتالي الصحيح، نتيجة للاعتقالات والاعتقالات التي تعرّض لها أبناء حركة الجهاد، وكلما كانت تُعيد إنتاج واقع تنظيمي جديد سرعان ما كان يتعرض للضرب والحدّ من تأثيره وفاعليته. وما ساعد على هذا الأمر هو السياسة التي اتبعتها حكومة سلام فياض، "حكومة الطوارئ"، المكلفة من الرئيس محمود عباس "أبو مازن" بالعمل جدياً على تطوير العمل المقاوم، وهي وإن كانت تعمل ضد حركة "حماس" على وجه التحديد، فإن حركة الجهاد الإسلامي لم تكن بمنأى عن هذه الاعتقالات والانتهاكات، مع العلم أن استهداف "حماس" كان أوسع نطاقاً، لما كانت تمتلكه أو تسيطر عليه عملياً من جمعيات ومؤسسات، جرى حلّها ومصادرتها وإعادة تشكيل مجالس إدارتها ولجانها الإدارية.

ورغبةً في إيجاد نوع من "المتانة الفكرية"، بهدف إنهاء حالة الانقسام الأيديولوجي بين "الداخل" و"الخارج"، صاغ شلح الوثائق الفكرية والسياسية والنظام الأساسي في العام 2018، ما اعتُبر وصيته الأخيرة؛ إذ أعفي من منصبه أميناً عاماً ثانياً للحركة الجهاد في 10 نيسان/ أبريل 2018 عقب دخوله في غيبوبة نتيجة مرض في القلب، ليخلفه في الأمانة العامة زياد نخالة، الأمين العام الثالث للحركة (شغل المنصب خلال الغيبوبة التي خضع لها شلح)، في إثر مرحلة خصبة من الناحيتين الفكرية والسياسية داخل حركة الجهاد قاد فيها الحركة 23 عاماً، إلى أن توفي في 14 شوال 1441 هـ - 6 حزيران/ يونيو 2020 م، عن عمر ناهز 62 عاماً.

كان شلّح قد أعد قبل وفاته دراستين مهمتين، الأولى تحت عنوان الوثيقة السياسية والأخرى تحت عنوان الأسس والمفاهيم الإسلامية، وهما عبارة عن "وصية أخيرة" تحمل خلاصة أفكاره التي وضعها، وكانت إما امتداداً لفكر الشقاقي وإما تطويراً لها وتحولاً عن عدد من مفاهيمها، بالإضافة إلى إشرافه على تطوير النظام الأساسي، الذي وضعه المكتب السياسي لحركة الجهاد ونشره في العام 2018.

وتؤكد مصادر حركة الجهاد الإسلامي أن شلّح اختصر الأسس والطروحات الفكرية للحركة في هاتين الوثيقتين، اللتين بدأ العمل بهما في العام 2016، لينهيهما قبل فترة وجيزة من مرضه. ويؤكد أنور أبو طه أن شلّح عمل على كتابة هاتين الوثيقتين لسنوات طويلة قبل أن تخرج إلى النور في بداية العام 2018، بعد أن عمل عليهما بجهد كبير، "اختصاراً وتطويلاً اختزالاً وشرحاً وتقصيراً وزيادة". كما يوضح أبو طه أن شلّح كتب في البداية ما سمّاه الأربعون الجهادية، التي تجاوزت هذا الرقم بدايةً، ولكنه عاد وضبطها في الختام لتستقر على الأربعين، جرياً على عادة علماء وضعوا كتباً في الأحاديث والجهاد وغيرها وضبطوها بالعدد أربعين، كالإمام النووي في الأربعين النووية، على سبيل المثال.

جمعت هذه الوثيقة (الأربعون الجهادية) حينها ما هو سياسي وثقافي، وعمل شلّح قبل دخوله في الغيبوبة على تنقيحها، ففصل السياسي عن الثقافي وأبقاهما في وثيقة واحدة، ليُنشر خلال مرضه وثيقتين منفصلتين بشكل نهائي. وعلى الرغم من أن شلّح كتب الوثيقتين، كان - كما يقول أبو طه - وقافاً في ما يكتب عند استشارة من حوله من أعضاء المكتب السياسي، فيصحح ويعدل، مع التنبيه إلى أن خطة شلّح كانت وضع جزء من الوثيقتين في مقدمة النظام الأساسي للحركة، إلا أن القرار استقر في الختام على طباعتها منفصلتين بعد مرضه، بإشراف الأمين العام الثالث زياد نخالة.

تعبّر الوثيقتان، إضافة إلى النظام الأساسي، عن رؤية شلّح الفكرية وقراءته النهائية لفكر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ فعلى الرغم من استشارته مفكري الحركة ومثقفها تكراراً، داخل قطاع غزة وخارجها، وحتى في السجون، التي أرسلت إليها مسودّات الوثيقتين، وبغض النظر عن حجم التعديلات التي كان يلجأ إليها نتيجة هذه الاستشارات، فلا شك في نسبة هذين النصين إلى شلّح، وكذا المقدمات الفكرية والسياسية للنظام الأساسي، لا يشاركه فيها أحد بعينه.